

«الإمارات تشارك العالم الاحتفاء بـ«يوم السعادة»



أبوظبي/ وام

تحتفي دولة الإمارات بيوم السعادة العالمي الذي يصادف الـ20 من مارس من كل عام، حيث تشارك العالم احتفاله بهذه المناسبة التي تعد فرصة لاستعراض نجاح الدول في تعزيز منظومة المؤشرات المرتبطة بإسعاد أفرادها والتي تتضمن 8 مؤشرات رئيسية.

وتحافظ الإمارات على صدارتها لقائمة الدول العربية في تقرير السعادة العالمي، استناداً إلى مسار تنموي قوي كفل الاستجابة والتماهي مع مؤشرات السعادة التي تتضمن: نصيب الأفراد من الدخل، ومتوسط العمر عند الولادة، والدعم الاجتماعي، وحرية الأفراد في اتخاذ القرارات المرتبطة بحياتهم، ومستوى كرم وسخاء الأفراد، ومستوى الفساد، والإيجابية، ومستويات القلق والكآبة.

وضمن المسار التنموي للدولة توفر أكبر قدر من الملاءمة المجتمعية المؤهلة لتحقيق تلك المؤشرات، انطلاقاً من عهد القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - حيث تحولت جودة حياة المواطنين وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لهم أولوية ثابتة ومستدامة. وأطلقت الدولة العديد من المبادرات الحكومية والفعاليات المتنوعة التي استهدفت تحقيق سعادة المجتمع وإيجاد بيئة

يتمكن فيها الناس من تحقيق سعادتهم والاستمتاع بها.

وفي 20 مارس 2016، اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة، الذي يخدم ميثاقاً وطنياً للسعادة، كما اعتمد سموه عدة مبادرات تهدف إلى خلق بيئة عمل سعيدة ومنتجة في المكاتب الحكومية الاتحادية، التزاماً بخلق البيئة الأسعد لمجتمع دولة الإمارات، كما اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الميثاق الوطني للسعادة والإيجابية، الذي ينص على التزام حكومة دولة الإمارات عبر سياستها العليا وخططها ومشروعات وخدمات جميع الجهات الحكومية، وتهيئة البيئة المناسبة لسعادة الفرد والأسرة والمجتمع، وترسيخ الإيجابية قيمة أساسية فيهم ما يمكنهم من تحقيق ذواتهم وطموحاتهم.

وأطلقت حكومة دولة الإمارات المسح الوطني للسعادة والإيجابية، بهدف قياس مستويات السعادة والإيجابية في الدولة، وتحديد أولويات المجتمع ومصادر السعادة بالنسبة لشرائحه المختلفة، وتأسيس قاعدة بيانات وطنية واستخدام نتائج المسح، لتستفيد منها الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية في تطوير التشريعات والسياسات والبرامج والخدمات لتحقيق الإيجابية وسعادة المجتمع.

واعتمد مجلس الوزراء «السياسة الوطنية لجودة الحياة الرقمية» إطار عمل داعماً ضمن مكنات تحقيق مجتمع رقمي إيجابي وآمن، توافقاً مع توجهات الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة 2031، وانسجاماً مع مئوية الإمارات 2071، عبر العمل على تحقيق أهدافها التنموية نحو المستقبل.